الفصل الثانى : الاطار العملى

المبحث الاول : نبذة تاريخية عن البنك الزراعي

المبحث الثاني : المعايير والاسس المتبعة في حسابات البنك الزراعي

المبحث الثالث : اهمية الرقابة علي الاداء المالى بالبنك الزراعي

الفصل الثانى المبحث الاول

نبذه تاريخيه عن البنك الزراعى

البنك الزراعى السودانى :-

اكثر من نصف قرن من الريادة والقيادة فى السودان خدمة الاقتصاد الوطنى والتنميه الزاعيه وادخل ثقافه العمل المصرفى والتقانات للريف

يعتبر البنك الزراعى اول مؤسيسة وطنيه متخصصه فى مجال التنميه الزراعيه حيث إمتدت مسيرته اكثلر من نصف قرن من العطاء المتواصل فى خدمة الاقتصاد الوطنى وتطوير الزراعة فى السودان إدخال التقنيه المصرفيه للريف .

صدر قانون البنك الزراعى فى عام ١٩٥٧ كا اول بنك وطنى فى مجال الائتمان الزراعى حيث جاء مبلادة بعد عام واحد من نيل الاستقلال وقد باشر نشاطه فى عام ١٩٥٩ .
شهد البنك تطوراً هائلاً بزيادة رفع راس المال المصرح به الى ١٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ (مليار جنيه سودانى) شراكه ما بين وزارة الماليه ٤٠% وبنك السودان ٦٠% وارس المال المدفوع منه ٧٢٣.٠٠٠ جنيه أضف على ذلك عدد فروعة النتشرة حيث بلغ عددها ١١٤فرعاً (٩٧+١٧ مكتب)

بجانب الاصول الضخمة المنتشرة فى كل بقاع الوطن وموكاكيه للتطوير الزراعى الذى ينظم العالم أصبح البنك اليه الدولة لتنفيذ فى برنامج النهضه الزراعيه حيث نقل التكنولجيا الحديثه للزراعة بما إستجلب من تقانات إلات زراعيه إسمدة وتقاوئ محسنه وجرارات وحاصدات طلمبات رى حديثه حتى اصبح البنك الكثر قدره على توفير احتياجات المزرعين التمويليه والمساهمة فى زيادة الانتاج والانتاجيه ، واضحى عبر سياساته صديقاًوعضوا للمزارع لخدمة الرعاة وقطاع الثرة الحيوانيه .
كما دخل البنك مؤخراً فى شراكه ذكيه مع شركات السكر وبعض الشركات الخرى التى ادت نتائجها إعادة الحياة الى بعض المشاريع القوميه (الرهد – كنانه – النيل الابيض).

الخدمات المصرفيه :-

اما النشاط المصرفى اصبح واحد من اهم أنشطه البنك وذلك بغرض تثقيف جماهير المتعاملين مع البنك وخاصة المزارعين والرعاة وصغار المنتجين عبر الريف المنتشر فيما يختصر بالاخار واهمية وكافة المعاملات المصرفيه حيث يقدم خدمات تشمل (قبول الودائع) الجاريه بالعملة الخارجيه وخدمات مصرفيه الكن تشمل خدمات الصرف الالى –

خدمة التحاويل الفورية وخدمات المقاصة الاكترونيه واجهات خدمات نقاط البيع وخدمة السويفت

الاهداف الرئيسيه للبنك :-

١/ تقديم التمويل الزراعى والحيوانى للقطاعات المزارعين والمنتجين والمستثمرين ويشمل التمويل المحاصيل الحقليه انتاج البساتين تسمين الدواجن، الاسماك ، الالبان .

٢/ مضاعفه القدرة التمويليه من خلال زيادة الموارد الذاتيه والاهتمام بجذب الودائع .

٣/ تمويل النشاط التجارى من خلال عمليات الاستيراد والتصدير ومسلتزمات الانتاج والتخزين حيث يمتك اكثر طاقة تخزنيه بالبلاد (صوامع بورسودان ، القضارف) والمخازن الاستراتجيه

٤/ توفي إحتياطى وافر من الحبوب لمواجهه الكوارث الطبيعيه .

٥/ أستقطاب القروض والمنح وتوطيد العلاقات مع الدول الشقيقه والصدقة والمنظمات والاتحادات الاقليمية

٦/ زيادة الانتاجيه لرفع مستوى المعبشه لصغار المزارعين

٧/ تمويل قطاعات واسعه كالقطاعات الضعيفه ، قطاع المراة وقطاع الحرفيين عن تكويناتهم التنظيميه الرسميه وغير الرسميه

٨/ تحديث وسائل الرى بالبلاد

٩/ المساهمة فى تطبيق الحزم التقنيه بتوفير المدخلات اللازمة من (أسمدة ، مبيدات ، تقاوى مختلفه ، خيش)

١٠/المساهمة فى الانجاح العمليه الزراعيه لتقليل مخاطر هدم السدود وذلك بمتابعه العمليات الانتاجيه فى كل مراحلها والاعتماد الكامل على التقانه وحمايه المزارع بتمويل التأمين الزراعى

١١/ تمويل المشروعات الاستثماريه التنمويه والتجاريه لخدمة البلاد ورفع المستوى المعيشى للفرد وترسيخ الاستقرار فى الريف

نبذه تاريخيه عن البنك الزراعى :-

يبعد الفرع عن مدينة عطبرة حوالى ٧٠ كيلو متر بطريق مسفلت وهو طريق حيوى هام وتزداد أهميه عندما يصل إلى مدينه أبوحمد ووادى حلفا ويصبح فى القريب العاجل طرقياً أقتصادى بالنسبه للمدن التى تظل علية بربطها ببعضها البعض خاصة العبيديه لان بهام حطه الجمارك المتوط بها اجراء ات تجارة الحدود بين السودان جمهورية مصر العربيه بالنسبه لاجراءات الصادر والوارد وبتفويض من البنك السودان لاعتماد اجراءات الصادر والوارد لكل البضائع وذلك حسب أتفاقيه تجارة الحدود الصادر من وزارة التجارة .

فحدود إشراف الفرع جنوباً متاخم مع الحدود الجغرافيه لفرع عطبرة ، وشمالاً متاخم مع الحدود الجغرافيه لفرع الشريك على ضفة النيل شرقا وغرباً بالاضافه إلى الجزء الذتى تتوسط النيل يغطى مساحات زراعيه مقدرة لمشاريع كبيرة (مشروع الباوقه ، خلاوى ودالفكى على ، الجمعيات التعاونيه الزراعيه .

وهنالك مشاريع كبيرة بمساحات مقدرة تحت الانشاء ويتميز هذا العام عن الاعوام السابقه بشتائه البارد وقد اتسعت الرقعة الزراعيه بفضل اعلان الدولة للنفرة الزراعية ووفرة المدخلات الزراعيه وتواجدها باسعار معقولة ادت الى حماس الزراعى فان الصرع يقوم با الاعمال المصرفيه من تحاويل وخدمات مصرفيه وله تعامل ممتاز مع المخلصين والتجار يتعاملون مع ادارة الجمارك.

وبحمد الله وتوفيقه بدات إدارة شرطه الجمارك التعامل مع الفرع بقبول شيكات البنك بعد ان اوقفت التعامل منذ عام ٢٠٠٣ وبد العمل بالفضل فى استلام الشيكات اعتباراً من ٢٠٠٦/٨/٦م .

الاستثمار والمخازن :-

أولاً التمويل :-

النشاط الزراعى هو العمود الفقرى ومحور الارتكاز لقالبيه مزراعى والاية نهر النيل وهو العامل الرئيسى فى الاستقرار وعدم الهجرة للولايات لاخرى .

وفى منطقه العبيديه بالذات اصبح هنالك عزوف عن الزراعة واتجه المزارعين فى البحث عن معدن الذهب أو العمل فى الاعمال الهامشيه فى محطه الجمارك حمالة سواء كان ذلك على كارو أوعلى الظهر فهي تدر عليهم عائد يومى مجزى يسد رغباتهم ومتطلباتهم اليوميه . ذلك بخذ ان اجر العامل الزراعى مرتفع بسب قلة الايدى العاملة فى الزراعة

شهد هذا العام توفير فى الدخلات الزراعيه إلاليات وملحقاتها وذلك بفضل برنامج الدولة النقدة الزراعيه مع أتخافض سعرها .

ثانياً: التحصيل :-

الدراسه المتانيه لإجراءات التمويل واتباع الاسلوب الامثل فى فحص وتقسيم الطلبات ودراسة الجدوى الاقتصاديه لكل مشروع قبل الدخل فى التمويل يقودنا إلى تحقيق معدلات كبيرة فى نسب التحصيل فى هذا العام ظهرت مشكلة الاعسار للديون التى أستحقت فى نهايه ديسمبر ٢٠٠٥

أنعكس بدورة على نسب التحصيل وقد بلغت النسبه العامة للتحصيل فى ٢٠٠٦/١٢/٣١م ٤٦%
وهذا التدى بتغرى الاتى :-

١/ عدم نجاح الموسم الزراعى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥م ادى الى تغير المديونيات وبالتالى عدم السداد .

٢/ قبول سداد ٧٥% للذين يرغبون الزراعة للموسم ٢٠٠٧/٢٠٠٦م مع المرونه الشديدة للذين يرغبون زراعة النقدة الزراعيه لمحصول القمح ادى بدورة الى تدنى نسبه التحصيل .

٣/ أنصراف بعض المزارعين وخاصة الشباب منهم إلى العمل والبحث عن الذهب والذى بدورة يدر عليهم دخلاً كبيراً ولايحتاج إلى راس مال وبدون مخاطر فضلاً عن ذلك أدى الى زيادة دخل الفرد .

المخازن :-

للفرع مخازن بالضفه الغربيه لنهر النيل كان يستغلها كمكاتب وعندما تقرر نقل الفرع الى إلى الضفه الشرقيه أصبح يستقلها كمخازن وهى لاتسع كل بضائع البنك لصغر سعتها التخزينيه .

أما مخازن الصفه الشرقيه فهى عبارة عن مخازن صغيرة جداً مؤجرة ويلاحظ أن أصحاب هذه المخازن يطالبن بالحاج الزيادة رفع الايجار علماً بان هذه المخازن غير مطابقه المواصفات التخزين وهى تحمل تخزين الاسمدة فقط اما بقية المخزونات مثل المحاصيل الزراعيه والتقاوى فسريعاً ما تتضرر بالتسوس والتلف من جراء عدم صلاحيه هذه المخازن وحسب طبيعتها المصممة عنها لا يمكن تبخير المحاصيل بداخلها نسبه تحلل الحيطان والتوافد اى غير محكه التصميم سوى كان ذلك للحيطان والسقف فهى مسقوفه سقفاً بلدياً (عروق نخيل وجريد) .

عليه تقترح تشيد مخزن با لمواصفات الحديثه علماً بان المخزن فى عام ٢٠٠٦م كميات من القمح المستلم نظير سداد المربحات وصلت الى ١١٠٠٠ جوال (احدى عشر ألف جوال قمح) تقاوى القمح ٢٠٠٨ جوال الاسمدة حوالى ٣٠٠٠٠ جوال (ثلاثون ألف جوال سماد)

العربات :-

توجد بالفرع عربة دبل كاب بحالة جيدة

المبانى:-

مبانى الفرع مبانى انشاء زراعى تحتاج الى صيانه وتعديل .

الانارة :-

لاتوجد كهرباء بالمنطقه ويوجد وابور انجليزى بحالة جيدة مماوفر الانارة بالفرع وابور صينى بحالة وسط يساعد فى حالة الضرورة .

البنك السودانى فرع العبيديه، التقدير السنوى للعام ٢٠٠٦- فبراير ٢٠٠٧ .

الفصل الثانى

المبحث الثانى

المعايير والاسس المتبعه فى حسابات البنك الزراعى

مقدمة:-

تعريف النظام المحاسبى :-

يمثل هذا النظام المحاسبى مجموعة متناسقة ومتكاملة من الوسائل وإلاجراءات والاساليبا صممت بغرض معالجة جميع المعاملات المحاسبيه الخاصة بمعالجه المصروفات الإدارية وبنود الصرف المختلفة الى جانب تغطيه النشاط التجارى البنك من بيع وشراء بالقرر الذى يفى بغرض نتائج نشاط البنك ومركزه المالى بطريقه ملائمة ومناسبة لطبيعة عمل البنك وبشكل إقتصادى من حيث تكلفة المنعه بحيث يساهم فى حماية موجودات البنك وفقاً للقواعد والمعايير المحاسبه والتعارف عليها دولياً والمعايير المحاسبيه فى المؤسسات الماليه الاسلامية وتقديم المعلومات والتقارير المطلوبة الإداره فى الجهات الخارجية فى الوقت المناسب .

خصائص النظام المحاسبى :-

من أبرز خصائص هذا النظام والذى يتوجب على جميع العاملين فى البنك وعلى وجة الخصوص المحاسبية العامة العمل بموجبة وترسيخه وحمايته

١/ انه مجموعة من النظم الفرعية والذى يتناول كل منها نوعاً معيناً من أنواع المعلومات وبالتالى فإن هذه النظم تصل الى العمق فى كل الأنشطة للبنك التى تمت تغطيتها بواسطة المراشد المختلفه .

٢/ التناسق والتكامل بين مختلف الأنظمه المعمول بها با لبنك وما تتضمنه من إجراءات وأساليب ووسائل حين تكون مخرجات أحد الأنظمة مدخلات لأخر مما يؤدى فى نهاية المطاف الى تحقيق الهدف الكلى للنظام .

٣/ لقدتم تصميم النظام بما يتماش وطبيعة عمليات البنك وبالتالى فإنه يستوعب جميع أنشطتة .

٤/ إن النظام قد أسس على ان يكون إقتصادياً بالنسبه البنك لموازنه التكلفة مقابل النفعة وذلك من حيث القوى البشرية والأساليب والإجراءات التى ينص عليها

٥/ إنه يمثل الحماية لموجودات البك وحقوقه وإلتزاماتة بما يتضمنة من إجراءات الرقابة الدخلية

٦/انه يستند على الممارسة المعنية المؤسسة على قواعد ومعايير الأداء المحاسبى المتعارف عليها محلياً ودولياً .

٧/إنه يختص بتقديم التقارير المختلفه التى تلبى حاجه مختلفه الأطراف الداخليه والخارجيه

٨/ ضروره أن تعد التقارير بالصوره المطلوبة وفى الوقت المحدد أوالمناسب .

الأهداف العامة النظام :-

إن النظام المحاسبى يهدف فى مجملة الى :-

تحديد نتائج العمليات وذلك بتحديد وقياس المعلومات الحمية التى تتعلق بنشاط البنك وإعداد تقارير عن نتائج هذا النشاط خلال فتره معينة .

تتبع أصول وإلتزامات البنك وذلك بما يمكن من الحفاظ على سلامة لأصول وقياس المركز المالي للبنك فى تاريخ معين ويتحقق ذلك عن طريق مسك الوفاتر منتظمه وحفظ حسابات كاملة ومستقله بكل أصل من الأصول وكل إلتزام من إلتزامات

تسهيل عمليات البنك ونشاطه والتجارى والادارى عن طريق توفير المعلومات اللازمة القيام بهذه العمليات وتقديم خدمات مصرفيه أفضل

تحقيق الاهداف النوعية لاداء النظام المحاسبى بشكل عام والذى يتمثل فيما يلى :-

الإلتزام بمعالجه البيانات بكفاءة وبأدنى حد من التكلفه

تقديم التقارير والمعلومات بالسرعة المطلوبة

ج- تحقيق أعلى درجة من الدقة والعناية اللازمة

د- منع الغش والتلاعب وسوء الإستخدام

عناصر النظام المحاسبى ومقوماته :-

١/ القواعد والعايي :-

وهى تتمثل الاطار الذى يحكم عمل النظام ومصدر الأحكام فيه وهى التى تحدد مساره وتوجيه أعمالة وتحكم إجراءاته وتهدف الى ضمان النوعية فى أداء العمل ومصادر هذه القواعد والمعايير التى اسندت اليهاهى :-

أ/ القوانين والتشريعات خاصة بما يتعلق منها فى قانون تنظيم العمل المصرفى وقانون شركات

ب/ معايير الاداء المحاسبى المصادق عليها والتعارف عليها ومحليا ودوليا .

ج/ القرارات الادارية داخل البنك

د/ الممارسات التعارف عليها

٢/ هيكل النظام :-

ان البناء التنظمي العام فى هذا النظام قد أسس على نظام حسابات التكلفة وتقديم الخدمات الى جانب أنظمه الشتريات والمخازن والأوجور كأنظمه فرعية وذلك إستناداً على طبيعه البنك الخدميه التى تتمثل فى تقديم الخدمات المصرفيه على جانب أفاق التوسع فى عمليات الاستثمار ، مع الاخذ فى الاعتبار الشبكه المصرفيه ومايتطلبه الامر من اعداد حسابات فرعية للوحدات التابعة

٣/ الوسائل :-

أ/ المستندات ولدورة المستنديه :

أن اول مقومات هذا النظام هى المستندات التى نص على إستخدامها فى مرشد العمليات المصرفيه . الاستثماريه وتسلسل أنسيابها فى دورات منتظمه (الدورة المستنديه)

اذا ان المستندات هى التى تتولى عملية تحويل البيانات (المدخلات) الى لغة النظام وهى بالتالى تمثل نقطه البدايه وبوابة النظام ثم تسمر مهمتها لتتيح العاملات المحاسبيه والمعالجات من خلال النظام وفقاً ماهو منصوص عنه وبالتالى فإن الالتزام والعنايه الكافيه بأستخدام المستندات المنصوص عنها وتتيح انسيابها خطوة بخطوة وعمليات القيد والترحيل التعلقه بها فى مختلف السجلات يصبح واجباً ملزماً لكل العاملين بالبنك .

خاصة المحاسبية .

ب/ المجموعة الدفتريه :-

تعتبر المجموعة الدفتريه المستخدمة فى قسم الحسابات العامة من الدعائم الاساسيه لهذا النظام إذ أنها تعتبر أداه للتسجيل والتحليل والعض والمستمر وفى نفس الوقت مصدراً لاعداد البيانات المالية والتقارير المختلفة التى تخدم أهافاً متعدده والمجموعة الدفترية فى هذا النظام تنقسم الى مجموعتين فرعيتين هما :-

١/ السجلات المحاسبية :-

وهى السجلات التى تسجل فيها القيود المحاسبية الأصلية التى تعد وفقاً لمبدأ وقواعد القيد المزدوج وتتكون هذه السجلات من :-

أولاً:- دفاتر القيد الرئيسية وهى :-

أ/ دفتر الأستاذ العام .

ب/ دفاتر الأستاذ المساعده .

ج/ دفتر اليومية العامة .

د/ اليوميات المساعده .

كما أن إستخدام دفاتر اليومية ذو الأعمده المتعدد والمصنفة حسب بنود الحسابات يعد الاساس لتسجيل كل المعاملات المصرفية والمالية والمحاسبية فى الحسابات العامة والتى تستند الى مبدأ القيد المزدوج والتى يقوم بها البنك حسب تسلسلها أوتاريخ حدوتها .

يقم القيد فى دفتر الأستاذ المساعد مباشره ويستخدم هذا الدفتر لتبويب البيانات الخاصه بالعملاِ فى مجموعات متجا نسة يكون لكل عميل حساب تمهيداً لتخليص نتائجها وإستخدام هذه النتائج فى إعداد البيانات المالية وذلك وفقاً ما هو منصوص عنه .

٢/ السجلات الإحصائية :-

وتسجل فيها جميع البيانات الإضافية التى تعتبر لازمة لتكوين قاعده بيانات وتساعد الإداره فى عملية إتخاذ القرار وحل المشاكل الإدارية كما أنها قد توفر معلومات التى يحتاجها مستخدمى القوائم المالية . وتشمل هذه السجلات على إحصائه عن الخدمات ونوعيتها وعلى سبيل المثال فهذه السجلات تتكون من :-

١/ سجل المستندات المالية ذات القيمه .

٢/ سجل أوامر الشراء .

٣/ سجل باسماء المصارف والبنوك التى يتعامل معها البنك

٤/سجل أسماء وعناوين المساهمين فى البنك

٥/ سجل وقائع إجتماعات مجلس الإداره والقرارات

٦/ سجل القوى العاملة .

٧/ سجل توقيعات المسئولين والتوقيعات لدى البنك

٨/ السجلات الإحصائيه الأخرى المحفوظة لدى أقسام البنك (إعتمادات – كمبيالات – ضمانات – تحاويل ..... الخ).

٩/ أى سجلات إحصائية تقررها إداره البنك .

ج/ أوراق العمل :-

إن إعداد المستندات وإجراءات القيود المحاسبيه وإعداد التقارير المختلفة تعتمد بشكل جوهرى على توفير معلومات ضرورية تمثل الأساس لها وبالتالى فان أوراق العمل التى توفر هذه المعلومات تعتبر جزءاً مكملاً وضرورياً للمستندات المؤيده للمعاملات المحاسبيه وعلية لابد من اعداد هذه الأوراق وحفظها ومنها على سبيل المثال :-

١/ قوائم المرتبات والأجور

٢/ أوراق عمل التسويات وتعديل الأخطاء الحسابية والمحاسبيه .

٣/ أوراق عمل تسويات الأهلاك السنوى الأصول الثابتة .

٤/ قوائم حصر وجرد وتقييم المخزون فى أخر المده .

٥/ ورقة عمل إحتساب الزكاة والضرائب المستحقة .

٦/ قوائم تحديد أعمال الديون المستحقة على الغير نظير تعاملهم مع البنك

٧/ قوائم تحديد المخزونات التقادمة والهالكة إن وجدت .

٨/ كشوفات الحاسوب التى تتضمن الحركة اليومية للمعاملات المحاسبية لكل يوم .

٩/ صور من الرواجع المرسلة لبنك السودان .

١٠/ كشوفات الخدمات اليومية .

١١/ كشف تسوية حسابات البنك لكل فرع علي حده .

١٢/ كشف تسوية حسابات المراسلين الأجانب .

المبحث الثالث

أهمية الرقابة علي الأداء المالى بالبنك الزراعي

الرقابه اوالمراجعه لها معايير فى بنك السودان لى بنك لتعرف على الاشراف فى البنك .

لتمويل فى البنك الزراعى .

مصادر التمويل

السيولة

الاستثمارات

فى عملية الصرف تعمل عمليه plines , لابد عند التمويل لاى عمليه يكون عندك المركز المالى جيدا بطريقه حفظ اموال المودعين متبوعة بالمناشير فى البنك .

لاى فرع توجد موازنه تكلفة العنصر البشرى يترتب ذلك فى العاملين , فى اخر السنة ترسل موازنة كل فرع الى البنك الزراعى.

العمل الاضافى .

اى عامل او مدير وحدة قام بعمل بعد مواقيت العمل الرسمى يستحق اجر .

الرقابه على الخزينه :-

من انواع الرقابة الرقابة الفجائية وتنقسم الى قسمين :-

١/ الرقابة الفجائية من قبل البنك الزراعي الرئيسى الى البنك الفرع .

٢/ الرقابة الفجائية من قبل البنك الزراعي الفرع وتكون من مدير الفرع.

مفاتيح الخزينه :-

يكون لكل فرع من البنوك مفتاحين للخزينة احداهما في البنك والاخر في البنك الرئيسى (الام) والمفتاح الموجود بالفرع تكون منه نسخة مع العميل والاصل مع مدير الفرع في نهاية كل يوم يقوم امين الخزينة

يتبع البنك الاساليب والادوات التاليه لتحقيق الاهدافه :-

١/ منح التمويل القصير لايزيد أجله عن ١٨ شهر او يشمل تمويل نقدى لمقابلة التكاليف التشغيلية للماحصيل الانشطه المختلفه

تمويل عيني لتوفير مدخلات الانتاج من سماد وخيش

تمويل تسويق المحاصيل (مشاركه تسويقية)

التمويل التشغيلى الانتاج الحيوانى – البان – دواجن – تسمين - اسماك ومناحل .

٢ - التمويل متوسط الاصل يزيد أجل عن ١٨ شهر وحتى ٥ سنوات ويشمل .

تمويل انشائيات الرى للمشريع الزراعيه فى مجال الانتاج النباتى الحقلى والبستانى .

تمويل الانتاج الحيوانى الاصل الانتاجيه كالحظائر والمعدات .

تمويل المكينه الزراعيه مثل آليات و ومعدات

تمويل الاعمال المرتبطه بالزراعة مثل :-

التسويق الزراعى بوسائطه المختلفه (اوسائط تخزين وترحيل عاديه ومبردة)

إنشاء وتجهيز وحدات التصنيع الزراعى.

حفر الابار

وحدات الانتاج المعدات الزراعيه .

٣/ التمويل طويل الأجل:-

تمويل أستصلاح الاراضى وتطوير نظم وانشائيات الرى للمشاريع الكبيرة

معايير التمويل بالبنك الزراعى :-

يقوم البنك باعداد سياسات التمويل لانتاج المحاصيل لكل قطاع من القطاعات الزراعية وتجدد هذه السياسات سنوياً قبل فتره كافيه من بداية الموسم الزراعى وتوزع على الوحدات الاشرافيه بالبنك علماً بان هذه السياسات تشارك فى وضع مقترحات الفروع والوحدات الاشرافيه ، كما يتم أستصحاب الخطه الزراعيه القوميه والطقس المتوقع بهطول الامطار

وعادة يتم إعداد السياسات الاتيه :

سياسة التمويل القطاع المطرى الالى .

سياسة تمويل القطاع المروى الموسم الشتوى

سياسة تمويل الموسم الصيفى (الدميرة)

سياسة تمويل محاصيل الصادر وتحدد السياسة الاتى :-

المساحات المقترح تمويلها لكل محصول فى كل قطاع جغرافى .

تكلفة الانتج المتوقعه لكل محصول .

ميزانيه التمويل للمحاصيل المختلفه .

سعر السلم ثم تحدد على ضوء التكلفه المتوقعه

شروط وضوابط التمويل

الغرض من الرقابه أدارة البنك على العميل :-

١/ التأكد من استقلال الذى أحد من اجله التمويل .

٢/ متابعة سير عمل الذى تم تمويله

٣/ معالجه اى أشكاليات تطراء و الوقوف على مشاكل تعترض مشروع العميل .

كيفية الرقابة علي المشاريع التى يمولها البنك الزراعى السودانى فرع العبيدية :-

في عمليات تمويل المشاريع لابد ان يتاكد البنك من دراسة جدوي المشروع واهمها :-

١/ نوع المشروع

٢/ حجم المشروع

٣/ نوع الانتاج

٤/ جدية مجلس ادارة المشروع

٥/ شهادة التصديق للمشروع والعاملين .

شروط مجلس ادارة المشروع :-

- الامانة والصدق

- ان يكون العملاء ذو خبرة وانتاجية .

السمعة الطيبة والتاكد من عمد اختلاسه من بنك اخر .

وبعد عمليه التمويل تقوم لجنه مخصصه من البنك لمتابعة عمل المشروع والتاكد بين العمل فيه وحل الشكلات التى تواجه عمل المشروع مثل

تمويل مشروع زراعى من قبل البنك الزراعى السودانى فرع العبيدية

اولاً اختيار العميل او الذبون وهذاء العميل يقوم بجلب مستندات المشروع الى البنك لدرستها

كشاهاده الارض

حجم مساحة الارض

شهاده التصديق

ضمان المشروع

عدد العمال

التاكد من جديه مجلس ادارهة المشروع وانه ذوكفاءه عليه وخبره ويقوم المشروع بتحديد مفوضين يتعاملون مع البنك ويقوم البنك بتسجيل مستنداتهم

ثم يقوم عامل (الجنة مخصصة) من البنك بالزياره الميدانيه لمكان المشروع ويتاكد من مساحة المشروع ومصادر المياه ونوعية الارض ومدى انتاجها .

وبعد الداسه يقوم البنك بتمويل المشروع بعقد المقاوله وفيه تتم كل البدائيات اللازمه تجهيز الارض الزراعيه ويقوم التيم العامل بالبمنك بزياره بزياره الارض مره اخرى للتاكد من العمليات البدائيه طبقت ثم يقوم البنك بتمويل المشروع با لتقاوى والسماد وفى الحصاء يقوم التيم العامل او الجنه المخصصه بزياده المشروع والغرض من هذه الزيارات التاكد من المشروع منتج وان التقاوى زرعت بالفعل والارض هى بالفعل التى تمت دراستها زرعة والزيارات ايضاً يكتشف منها جديه العاملين والاهتمام بالمحصول

الشيك الشخصى والشيك من ضامن

الشيك الشخصى هو الشخص النتج والشيك من ضامن هو ياتى طرف الستفيد لضمانه المستفيد لدى البنك يقوم صاحب التمويل بسحب ارصه من البنك وبعد ذلك يقوم بالسداد وفى حاله عدم السداد يقوم البنك بالرجوع الى رصيد صاحب الضمان (الشيك الضامن) إذا كان لديه صيد يقوم مكتب الحسابات بخصم متعلقات البنك والباقى للضامن واذا لم يوجد لديه رصيد يقوم البنك بمطالبته حتى تصل الى الحل عن طريق القانون .

الفصل الثالث : الاطار النظرى

المبحث الاول : النتائج

المبحث الثاني : تحليل البيانات

المبحث الثالث : التوصيات

الفصل الثالث

المبحث الاول

تحليل المعلومات

يعد مصطلح الرقابة رغم مارتبط بالمفهوم من سلبيات من المصطلحات الادارية التي زادت اهميتها فى السنوات الاخيرة واصبحت محط ابحاث علمية وتجارب عملية تهدف الى تطوير اساليبها للتقنيات المستخدمة لتواكب التطورات والتغيرات التى شهدها العالم .

وتنبع اهمية الرقابة من كونها رقابية قانونية ومالية تحكم التصرفات المالية المحاسبية والادارية ذات الطابع المالى ومن خلال مشكلة الأداء المالى المتمثلة فى اختلال في بنود الصرف ووجود الاخطاء والفروقات التى تظهر في اجراء عملية التسوية .

وتظهر فروض البحث في وجود اجهزة رقابية اكثر كفاءة وامنا لتساعد فى النمو الاقتصادى والمحافظة على اموال الدولة ايضا وجود نظام مرضى للرقابة يقلل من احتمالية التحريفات وكذلك هيكلة الاجهزة الرقابية فى الدور الذى تنوط به جهدا مقدرا يساهم فى عملية النمو الاقتصادي وكذلك ادخال الاساليب الاكثر تطورا يؤدى الى تحسين الاجهزة الرقابية واخيرا التطبيق الثابت للمعاير المحاسبية المتعارف عليها يظهر عدالة عرض الوضع المالى ونتائج العمليات .

تعتبر الاجهزة الرقابية من الوحدات الهامة داخل البنك وتمثل وحدة التحكم في بنود الصرف التجارى الى معاملات التجارية والمشروعات الاستثمارية التى يقوم بها البنك من تمويل المشروعات الزراعية .

نجد ان وحدة المراقبة تقوم بمسح (زيارة ميدانية) للمرفقة والتاكد من جدوتها او عدم جدوتها وتعكس هذا علي مسؤول الادارة وايجاد الضمان والامان عبر تقصى الحقائق للمعاملات التجارة السابقة للجهة التى تبدا التمويل ويقوم البنك بايجاد خبراء لدراسة جدوي تسبق عملية التمويل لايجاد الضمان وارجاع الاموال :

ايضا يقوم البنك بدراسة الضمان كشخص و مراجعة معاملاته مع البنك انعكاس الاثار الرقابية في نمو الاقتصاد داخل البنك من ثم أي زيادة في الناتج المحلى وتحسين الاوضاع المعيشية لدي الاسرة مما ينعكس علي نمو الاقتصاد القومى من الضروري تطبيق الرقابة في جميع المصارف التجارية لكى يكون اثرها في الاقتصاد القومى والناتج المحلى نحو الامام والازدهار بالدولة نحو اقتصاد اقوي والدخول بها ضمن الدول المتقدمة

من واقع المعاش داخل المصارف التجارية نجد ان هيكل الاجهزة الرقابية تلعب دور في تسيير البنوك نحو الامام ونجد ان الاجهزة تعتمد علي نظم فرعية لتصل الى ابعد مدي في نشاط البنك التى تتم عبر المناشط المختلفة والتناسب والتكامل بين مختلف الانظمة المعمول بها وماتتضمنه الاجراءات واساليب ووسائل ايضا حسب المعايير والقواعد للاداء المحاسبى المتعارف عليه محليا ودوليا .

وفي عملية تحديد النتائج يقوم علي تحديد نتائج حسب المقاييس ومعلومات مالية وتتبع اصول والتزامات البنك للمعايير والقواعد والمقاييس الدولية والمحلية بما يمكن الحفاظ علي سلامة الاصول والقياس للمركز المالى للبنك حسب فترة زمنية معينة ومتفق عليها وتقوم بمراقبة عمليات ونشاطه المصرفى والتجارى والاداء الاداري عن طريق توفير المعلومات اللازمة والقيام بهذه العمليات وتقديم خدمات مصرفية افضل يساهم في الدور المنوط به لدعم عملية النمو الاقتصادي منع الغش والتلاعب سواء الاستخدام والحرص علي الأداء الادارى المصارف التجارية كافراد وجماعة والتقليل من معوقات العمل الادارى والتجارى والحد من التكلفة بالالتزام بمعالجة البيانات .

المبحث الثانى

النتائج

١/ ان نظام النبك الجيد في عملية الرقابة علي التمويل يحقق ايرادات مالية من التحصيل .

٢/ الاجهزة الرقابية من الوحدات الهامة داخل البنك تمثل وحدة التحكم في بنود الصرف التجاري الى معاملات التجارية والمشروعات الاستثمارية التى يقوم بها البنك من تمويل المشروعات الزراعية .

٣/ يقوم البنك بايجاد خبراء في دراسات الجدوي وتسبق عملية التمويل لايجاد الضمان ومراجعة معاملاته مع البنك .

٤/ وحدة المراقبة للبنك تقوم بمسح (زيارة ميدانية) المرفقة والتاكد من جدوتها وتعكس هذا علي المسؤول الاداري .

٥/ نجد ان هيكلة الاجهزة الرقابية تلعب دورا في تسيير البنك نحو الامام

٦/ الاجهزة تعتمد علي نظم فرعية وتصل الى ابعد مدي في نشاط البنك التى تتم عبر المراحل المختلفة والتناسق والتكامل بين مختلف الاجهزة المعمول بها .

٧/ في عملية تحديد النتائج يقوم البنك باتباع الاصول والالتزامات والمعايير والقواعد والمقاييس الدولية والمحلية .

المبحث الثالث

التوصيات :-

وفق نتائج الدراسة يمكن التوصية بالاتى :-

بعد كل ماتوصلنا اليه بعد دراسة هذا البحث وتحليل الجزء النظرى مع الجزء العملى وتحليل الجزء العملى مع فروض البحث نجد ان البنك الزراعي فرع العبيدية يسير بشكل جيد في السنوات السابقة .

نوصى بالاتى :-

ان يتبع البنك نفس الاسلوب والنهج السائر الذى كان متبعا في السنوات السابقة .

الالتزام للرقابة والفهم لها بمعنى انها تمثل اهمية لكل من ادارة البنك والعاملين .

الاهتمام بالعاملين ذوي الخبرة لدراسة الجدوي .

الاهتمام لعملية الرقابة علي الاداء المالى بالبنك الزراعي التى كانت تتبع مسبقا .

الخاتمة

نجد من خلال دراستنا للرقابة المالية ان الرقابة المالية في المنشات والمصارف التجارية نجدها تاخذ الاهتمام الاكبر في تسيير العمليات التجارية التى يقدمها البنك وتتحكم في المصروفات والمدخلات وتقوم بمتابعة عمليات وتمويل وتقديم الدراسات التمهيدية للمشاريع التنموية بالمنطقة ودراسة جدوي المشاريع الاستثمارية التى يقوم بها البنك وايضا يقوم بالمرابقة الخاصة بالاعمال داخل البنك .

قائمة المراجع

أولاً المراجع : -

١/ أ . د . ثناء علي القباني ، نظم المعلومات المحاسبية ، اصدار ٢٠٠٢-٢٠٠٣م ، ص ١٥٩

٢/ جميل احمد توفيق استاذ ادارة الاعمال . محمد صالح الحناوي رئيس قسم ادارة الاعمال ، الادارة المالية ، اساسيات تطبيقية ، الدار الجامعية ، طبع ونشر وتوزيع الاسكندرية ١٩٩٣م ، ص ٢١

٣/ د . حسن احمد توفيق ، التمويل والادارة المالية في المشروعات التجارية ، اصدار ١٩٩٢م ، ص ٣٠٥

٤/ سعيد محمد النصرى التنظيم والادارة ، الناشر الدار الجامعية الاسكندرية ، ١٩٩٨م ، ص ٢٣١ .

٥/ د . عبدالفتاح محمد الصحن ، د . فتحى رزق السوافيرى ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، ص ١٠

٦/ د . على ماهر ابو المعاطي ، ادارة المؤسسات الاجتماعية ، مكتبة زهراء الشرق ، الطبعة الثالثة ٢٠٠٤م ، ص ٣٠٩

٧/ عوف محمد الكفراوي ، الرقابة المالية النظرية والتطبيق ، الاصدار الثانية ١٩٩٨م ، ص ١٢

٨/ د . قرشى فريد ، تنمنية الموارد لتمويل مشروعات المنظمات الاهلية العربية المؤتمر الثانى المنظمات الاهلية العربية ، القاهرة ١٩٩٧م ، ص٢

٩/ نهال فريد مصطفى ، ادارة الامداد ، اصدار ١٩٩٧م ، ص ٣٥٣

ثانياً : مواقع الانترنت :-

www.hakhouzam hicham.com المغرب

فهرس الموضوعات

الأيه	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
خطة البحث	د – ن
الفصل الاول : الاطار النظرى	
المبحث الاول : مقدمة عن الأداء المالى والرقابة المالية	١ - ١٠
المبحث الثانى : التطورات التى حدثت علي الاجهزة الرقابية	١١-١٦
المبحث الثالث : اهمية الاداء المالى	١٧-٢٥
الفصل الثانى : الاطار العملى	
المبحث الاول : نبذة تاريخية عن البنك الزراعي	٢٦ - ٣٠
المبحث الثانى : المعايير والاسس المتبعة في حسابات البنك الزراعي	٣١-٣٥
المبحث الثالث : أهمية الرقابة علي الاداء المالى بالبنك الزراعي	٣٦-٣٩
الفصل الثالث : النتائج والتوصيات	
المبحث الاول : تحليل البيانات	٤٠ - ٤١
المبحث الثانى : النتائج	٤٢
المبحث الثالث : التوصيات	٤٣
الخاتمة	٤٤
المراجع	٤٥